دعوة المتضررين من الشركات الأمنية لترويج معاملاتهم

□ بغداد / المدى

دعت وزارة حقوق الإنسان ، أمس الأربعاء، المتضررين من قبل العاملين في الشركات الأمنية إلى ترويج معاملات لتعويضهم، مؤكدة أنها ستعمل على محاسبة الشركات المتسببة بالأضرار قانونيا.

ونقل بيان للمكتب الإعلامي لوزارة حقوق الإنسان وتسلمت المدى نسخة منه أن الوزارة وفي إطار سعيها لمتابعة حقوق المواطنين المتضررين جراء تصرفات العاملين في الشركات الأمنية الخاصة في العراق، وانتهاكهم لحقوق الإنسان، تدعو كافة المتضررين إلى مراجعة مقر الوزارة لترويج معاملات لتعويضهم".

وأضاف البيان أن الوزارة وضمن المهام الموكلة إليها ستعمل أيضا على ضمان محاسبة المتسببين بتلك الأضرار وفق القوانين التي تنطبق على أعمالهم ومحاكمتهم محاكمة عادلة أمام القضاء المختص".

وكانت وزارة الداخلية وضعت عدة ضوابط لعمل الشركات الأمنية نهاية عام ٢٠٠٩ تضمنت تحديد الأسلحة المستخدمة من قبل تلك الشركات، ومنع امتلاكها للمتفجرات، فضلا عن تحديد نطاق عملها داخل الأراضي العراقية، كما أكدت التعليمات على سحب رخصة الشركة ومطالبتها بمغادرة العراق خلال أسبوع إذا لم تلتزم بهذه الضوابط، وجاء إصدار هذه الضوابط بعد اتهام خمسة من عناصر شركة بلاك ووتر التي كانت تعمل في توفير الحماية للسفارة الأميركية وشخصياتها منذ نيسان عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية عام ٢٠٠٨،

واتهم خمسة من عناصر شركة بلاك ووتر التي كانت تعمل لحماية السفارة الأميركية وشخصياتها منذ نيسان عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية عام ٢٠٠٨ بقتل ١٤ عراقياً وإصابة ١٨آخرين في أيلول ٢٠٠٧، إثر إطلاقهم النار عشوائياً على مدنيين في ساحة النسور.

وكان عدد الشركات الأمنية العاملة في العراق انخفض من ١٧٢ إلى ٧٨، بينها ٢٤ شركة أجنبية فقط، وبدأت هذه الشركات عملها في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ حتى مطلع عام ٢٠٠٩، الذي شهد تطبيق الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، والتي تم بموجبها رفع الحصانة عن الشركات الأمنية الأجنبية في العراق.

يذكر أن سلطة الائتلاف المنحلة أصدرت القرار رقم ١٧ في الرابع والعشرين من حزيران ٢٠٠٤ أعطت فيه حصانة لعمل الشركات الأمنية الأجنبية العاملة في العراق وعناصرها، وشرعت تواجدها على الأراضي العراقية باعتبارها توفر خدمات الحماية في البلاد، كما أعطى القرار الحق للجيش الأميركي فقط باعتقال عناصر هذه الشركات إذا ارتكبوا أي انتهاك للقانون العراقي.

مجالس المحافظات .. حلقة فاعلة أم فائضة ؟

ميسانيون لـ (المدى): جل أعضاء مجلس المحافظة غير مؤهلين

□ ميسان / رعد الرسام

في الوقت الذي عد تأسيس مجالس المحافظات حلقة رئيسة ضمن نظام إدارة الدولة الذي اقره الدستور، تتعرض هذه المجالس وأعضاؤها وبدوراتها الانتخابية المتعاقبة الى الكثير من الانتقادات بسبب قصور الأداء، حتى عدها البعض الحلقة الفائضة التي لا لزوم لها في إدارة المحافظات، وقد شهدنا خلال السنوات التي مرت من عمر هذه المجالس الكثير من الإشكاليات التي نتجت عن تداخل وتقاطع عمل وقرارات هذه المجالس مع الحكومة الاتحادية والوزارات، فهل حقا أن هذه المؤسسة التي من المفترض ان أعضاءها يمثلون الجماهير التي انتخبتهم هي مؤسسة لا نفع منها ؟ أم أنها ضرورية لاستكمال نظام إدارة الدولة ؟ وما مدى فاعليتها في إدارة شؤون المحافظة ؟ أسئلة توجهت بها المدى للعديد من المواطنين في ميسان. واللافت أننا وقفنا على حقيقة مرة حيث أن غالبية المواطنين الذين استطلعنا آراءهم لا يعرفون أعضاء المجلس ويجهلون أسماءهم او وظائفهم . ورغم تباين الآراء حول ضرورة المجلس إلا أن هنالك شبه إجماع على أنه لم يقم بواجبه المفترض كسلطة تشريعية ورقابية على الجهاز التنفيذي في المحافظة مع تحفظ الكثير من المواطنين على أهلية وكفاءة أعضاء المجلس. فيما أقسم آخرون على أن أحدا من هؤلاء الأعضاء ما كان ليستقتل على الفوز بعضوية المجلس لولا الرواتب والامتيازات التي سيحصل عليها مع استغلال المنصب للمصالح الشخصية بحسب أقوالهم . ولتشابه الآراء المستطلعة نكتفي بإيراد قسم منها فيما يلي: (المدى) التقت بدءا سكرتير اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في ميسان وعضو مجلس المحافظة السابق عبد المهدي عمران موسى الذي شدد على أهمية انبثاق مجالس المحافظات في عراق ما بعد الديكتاتورية والنظام الشمولي وعدها ركيزة أساسية من ركائز إدارة الدولة وفق النظام الديمقراطي الذي أقره الدستور، مشيرا الى ان قصور أداء مجالس المحافظات بسبب عدم كفاءة و أهلية غالبية أعضائها لا يبرر الدعوة الى إلغائها ، متابعا " في ميسان بالتأكيد نحن نشعر كنخب سياسية ومعنا الجمهور بقصور أداء المجلس وباعتقادنا ان الكثير من أعضائه لا يمتلكون المؤهلات اللازمة للقيام بالمهام المفترضة، الأشكال هو في مسالة مراقبة وتقييم الأداء، فمن يراقب أداء مجالس المحافظات ؟ المفترض ان يقوم البرلمان والحكومة الاتحادية بهذا الدور إضافة لجمهور المحافظات. وتابع: ومن خلال تجربتي السابقة كعضو مجلس أؤكد لكم ان هم غالبية أعضاء المجلس هو الحصول على الامتيازات، سيارة، كارتات موبايل ، الخ "ولفت موسى الى ان الشارع الميساني يتساءل حول قضايا تزوير وفساد واستغلال المنصب تخص أعضاء في المجلس متسائلا " ما هي الإجراءات التي اتخذتها الكتل السياسية التي ينتمي لها هؤلاء المخالفون، الجواب لاشيء لغاية الآن فلم نشهد أي موقف، كالمطالبة بتنحيتهم عن رئاسة اللجان او إقالتهم من المجلس " وكرر موسى أهمية وجود مجالس المحافظات مضيفا " من المفترض ان يكون في كل محافظة برلمان ومجلس وزراء مصغر ورئيس وزراء كما هو الحال في الدول الديمقراطية ولكن على ان يكونوا مؤهلين لشغل هذه المناصب وممارسة المسؤوليات، واعتقد ان من الأفضل للبلد في ظل هذه الأوضاع هو حل البرلمان ومجالس المحافظات والمجالس البلدية والشروع في انتخابات مبكرة عسى أن يكون الناخب قد وعى الدرس جيدا ويصوت لمن يستحق ان يمثله في هذه المؤسسات "

فوضى اللجان

من جهته وصف مدير مؤسسة الهدى للدراسات في ميسان أداء مجلس المحافظة بأنه (يراوح في مكانه) وقال حيدر البطاط للمدى أن جماهير ميسان لم تتلمس اية قرارات مهمة اتخذها المجلس الحالي او السابق بما يلبي طموح الناس وتطلعاتهم مضيفا " بالتأكيد ان هنالك قصورا واضحا في قدرة أعضاء المجلس على التواصل مع الجمهور او في تشريع القوانين التي تصب في المصلحة العامة وربما تكون من جملة اسباب هذا القصور هو تداخل او تقاطع أعمال المجلس وصلاحياته مع قرارات البرلمان والحكومة الاتحادية إضافة لعدم تنظيم عمل لجان المجلس وتباين كفاءة ومؤهلات الأعضاء " وتابع البطاط " بعض أعضاء المجلس نشيطين ونزيهين ولكن هنالك ايضا أعضاء ضعفاء ولا اثر لأي نشاط لهم مع وجود أعضاء آخرين يتغيبون ويتقاضون رواتب دون وجه حق " وتمنى البطاط على مجلس المحافظة الإفادة من خبرات أصحاب الاختصاص والكفاءات من خارج المجلس في وضع خطط المشاريع والأعمار لتلافي سمة الارتجال السائدة في أعماله .

الى ذلك نفى حسن هاشم / موظف يحمل شهادة البكالوريوس/ معرفته بأسماء او نشاطات أعضاء مجلس المحافظة عدا اسم وصورة رئيس المجلس الذي يشاهده أحيانا على شاشة التلفاز المحلي بحسب قوله مضيفا " حقيقة لا اعرف اسم او شكل اي عضو في المجلس لأنني لم اشاهد ايا منهم في الشارع او الحي او خلال ندوة جماهيرية من المفترض ان ينظمها العضو للقاء ناخبيه وجمهوره ليطلعهم على انجازاته واستمع لمطالبهم ومقترحاتهم، ربما السبب ان الأعضاء يداومون في المكاتب داخل المجلس كأي موظف اعتيادي ولذا لا نراهم "وعما إذا كان يعتقد بأهلية أعضاء المجلس لشغل مناصبهم قال هاشم" والله الذي اعرفه وأسمعه من الشارع ووسائل الإعلام أن جميع أعضاء مجلس المحافظة هم من الأحزاب الإسلامية والمفترض في هذه الحالة أن يؤدوا عملا يوازي الرواتب والامتيازات التي يتمتعون بها ويتقاضونها من المال العام إقتداء بالسلف الصالح ، اما عن كفاءتهم فلم نتلمس أداء لنقيمّ الكفاءة وإذا كانوا غير مؤهلين فالمسؤولية تقع بالأساس على الأحزاب التي ينتمون اليها التي رشحتهم وكذلك على الناخبين الذين صوتوا لهم"

فشل التجربة

من جهته أكد الأكاديمي مسلم جابر يوسف فشل تجربة مجالس المحافظات بسبب عدم اهلية وكفاءة أعضائها للعمل السياسي والبرلماني وافتقارهم للخبرة في هذا المجال بحسب قوله مضيفا " كان من الأجدر وفور التغيير الذي حصل في العراق ان يصار الى تعيين حكومة تكنوقراط مركزية تتولى إدارة الدولة والمحافظات لفترة من الوقت لحين اكتساب الجمهور للوعي السياسي والانتخابي ضمن برامج في هذا المجال وبعدها من الممكن إجراء انتخابات لمجالس المحافظات " وتابع يوسف " فكما نرى ان الناخب ساهم في إفراز هذه المجالس غير الكفوءة لأنه لم يصوت للبرامج الانتخابية بل خضع لتأثيرات جمة ليمنح صوته لأبن العشيرة او الطائفة والمذهب دون تمحيص قدرات وامكانات المرشح الذي صوت له "

وفيما يخص تقييمه لمستوى أداء المجلس الحالي قال يوسف ان المعيار الحقيقي لتقييم الأداء هو المشاريع المنفذة موضحا " اعتقد ان المجلس السابق كان أفضل من ناحية كمية ونوعية المشاريع التي اقرها ونفذ القسم الأعظم منها خلال فترة ولايته فيما لا زال بعضها قيد التنفيذ رغم ان الجمهور لم يستشر كما هو مفترض في اولويات المشاريع التي يحتاجها " ونفى يوسف حاله حال الكثيرين الذين استطلعت المدى آراءهم معرفته بمعظم اعضاء المجلس مضيفا " عدم معرفة الجمهور بممثليهم في المجلس عائد الى عزوف الأعضاء عن التواجد بين اوساط المجتمع رغم ان جميع المرشحين كانوا حريصين على توثيق صلاتهم بالجمهور خلال فترة الحملة الدعائية للانتخابات أما بخصوص اهم التشريعات او القوانين التي صدرت عن المجلس السابق او الحالي فلم اسمع باي قانون او تشريع يستحق الذكر"

المحتفلون باليوم العالمي للطيور المهاجرة:

نحذر من مخاطر الصيد الجائر.. وتجفيف الأهوار

□ الناصرية / حسين العامل

حذر المشاركون في احتفالية اليوم العالمي للطيور المهاجرة من مخاطر الصيد الجائر على التنوع البايلوجي والاحيائي في مناطق الاهوار منوهين لأثر الانعكاس السلبي للسياسة المائية التي تتبعها دول الجوار على انعاش الحياة في المناطق المذكورة. وشدد المشاركون في الاحتفالية التي نظمتها مديرية بيئة ذي قار وحضرها مدير عام دائرة حماية البيئة في المنطقة الجنوبية طه ياسين ممثلا عن وزير البيئة على أهمية الانضمام الى معاهدة المحافظة على الأنواع الفطرية المهاجرة cms المعنية بحماية الطيور المهاجرة وتأمين بيئتها من المخاطر التي تتهددها ولا سيما عوامل الجفاف منوهين الى تعرض نحو ٣٥ نوعا من الطيور المهاجرة الى مخاطر الانقراض . وأشار المشاركون في الندوة التي حضرها ايضا عدد من المسؤولين المحليين الى ان معظم الأنواع المذكورة هي من الطيور التي تتخذ من مناطق الاهوار العراقية موئلا لها . لافتين الى ما تشكله السياسات الإقليمية في مجال تقنين المياه من تهديد حقيقي لبرامج انعاش الاهوار وحماية التنوع البايلوجي والاحيائي وتحتفل اكثر من ١٠٠ دولة من الدول الموقعة على معاهدة المحافظة على الأنواع الفطرية المهاجرة سنويا بعودة الطيور المهاجرة الى اوطانها بعد هجرة طويلة للبحث عن الدفء والماء والغذاء

وأكد المشاركون في الندوة إمكانية تدخل الامم المتحدة للضغط على دول المنبع في حال انضم العراق الى الدول الموقعة على معاهدة المحافظة على الانواع الفطرية المهاجرة والتي انضمت لها اكثر من ١٤٠ دولة حتى الان. مشيرين الى التزام الامم المتحدة في حماية موطن وموئل الطيور المهاجرة وفق الاتفاقية المذكورة .

وتواجه الاحياء المائية والطيور في الاهوار العراقية المزيد من المخاطر التي تهددها بالانقراض من بينها الصيد الجائر بالسموم والمقذوفات النارية فضلا عن انحسار المياه وانخفاض مناسيبها في العديد من مناطق الاهوار . وعن أهمية الاحتفال باليوم العالم للطيور المهاجرة والمخاطر التي تتهدد الطيور والانواع الفطرية قال مدير بيئة ذي قار رئيس مهندسين اقدم راجي نعيمة منشد للمدى : ان اختيار محافظة ذي قار لاقامة احتفالية باليوم العالمي للطيور المهاجرة يأتي من كونها تضم خمس مناطق أهوار معروفة عالميا والمتمثلة بهور الجبايش والحمار وهور ابو زرك والسناف وهور العدل والتي تعتبر الموطن والموئل الاصلي للطيور واضاف كما ان تخصيص يوم من ايام الاحتفالية للقيام بزيارة ميدانية لمناطق الاهوار والاطلاع على موقع المحمية الطبيعية هناك يمكن ان يسلط الضوء على المخاطر التي تهدد حياة الطيور في المناطق المذكورة ولاسيما مخاطر الصيد بالسموم الذي يفتك باعداد كبيرة من الطيور والاحياء المائية وكذلك الصيد بالاسلحة النارية .

تظاهرة في بابل تطالب بإرجاع أراضي الفلاحين المسلوبة

□ بابل اقبال محمد

تظاهر العشرات من فلاحي منطقة الهلالي في مشروع المسيب الكبير أمام بناية محافظة بابل لمطالبة الحكومة المحلية بإرجاع أراضيهم الزراعية المتعاقدين عليها مع دائرة زراعة بابل منذ حكم الزعيم عبد الكريم قاسم ومسجلة بأسمائهم وقامت سلطات النظام السابق باستصلاح وبناء البزول وطرد الفلاحين وتسجيل تلك الأراضي بالقوة والتي تجاوزت أكثر من عشرين ألف دونم باسم ساجدة خير الله زوجة الدكتاتور صدام حسين في بداية الثمانينيات حيث قامت السلطات آنذاك بطرد الفلاحين وتهديم البيوت وبعد سقوط النظام الدكتاتوري أقدم الفلاحون باستغلال أراضيهم مرة ثانية وراجعوا وزارة الزراعة ودائرة زراعة بابل وإرجاع حقوقهم التي اغتصبت منهم ولكن هناك جهات وأشخاص تحاول منعهم عن طريق أقامة دعوات بالمحاكم أو عن طريق الواسطة محافظ بابل محمد علي المسعودي التقى بالمطالبين واستمع لمطالبهم العادلة ووعدهم بحل هذه المشكلة وإيجاد الحلول الحقيقية لها وأكد لهم انه سيخاطب الوزارة بذلك ومن جانبه أكد نائب محافظ بابل صادق المهنا للمتظاهرين: أن الجميع يعلم أن الأراضي أخذت بطريقه غير قانونية وبالقوة وان هناك أشخاصا يحاولون الالتفاف حول هذا الموضوع حتى لا يتمكن أصحاب هذه الأراضي المتعاقدون عليها من اخذ حقوقهم مبينا أن هناك دعوى قضائية في المحاكم وننتظر صدور الحكم مشيرا إلى أن هناك بعض الأشخاص يحاولون الالتفاف على هذا الموضوع ولم يستطيعوا ذلك لأننا نعمل من اجل مصلحة المواطن وحقوقه وسنعمل لإرجاع الأراضي التي أخذت منهم بالقوة. في حين أكد الفلاح كريم علي حميد انه قد تعاقد مع دائرة زراعة بابل من بداية الحكم الجمهوري حول استغلال أراضي منطقة الهلالي ومعه أكثر من٥٠٠ عائلة وزعت عليهم ما بين ٣٠-٦٠ دونما وقمنا بزراعتها واستغلالها الا أن عائلة الدكتاتور السابق اخذتها منا بالقوة وهدموا منازلنا وأوقفوا معاملات العقود وبعد سقوط النظام بدأنا بزراعة الأرض لأنها أرضنا ومسجلة باسمنا ونحن الان نريد أن نحصل من جديد على العقود وهناك أمر من رئيس الوزراء برقم ١٣٨٠ بعودة الأراضي الزراعية إلى أصحابها السابقين الا أن الجهات الزراعية ترفض ذلك. وقال رحيم عباس من منطقة الهلالي الجميع يعلم كيف قام النظام السابق بالاستيلاء على أراضينا بالقوة وهدم بيوتنا ومزارعنا من اجل استغلالها من قبل عائلة الدكتاتور السابق وان مساحة هذه الأراضي أكثر من ٢٠ إلف دونم من خيرة أراضي مشروع المسيب وهناك جهات وأشخاص يحاولون الان منعنا من اخذ حقوقنا كاملة وهناك دعاوى في المحكمة وننتظر أن تحسم وان يعود الحق إلى أهله في ظل النظام الديمقراطي الجديد وطالب الحكومة الاتحادية والمحلية بمحاسبة كل من يتجاوز على حقوق المواطنين

جمهورية العراق
وزارة الخارجية - معهد الخدمة الخارجية

إعـــــلان

تعلن وزارة الخارجية عن فتح دورة للتأهيل الدبلوماسي وعلى الراغبين أن يقدموا طلباتهم الى معهد الخدمة الخارجية عبر البريد الالكتروني الخاص بالدورة المذكورة في الفقرة ٨ أو التقديم الى معهد الخدمة الخارجية في مركز الوزارة وفق الشروط المذكورة أدناه في موعد لا يتجاوز الاسبوعين من تاريخ الاعلان في وسائل الاعلام.

يشترط فيمن يتقدم الى الدورة الدبلوماسية ما يلي:

١- الجنسية: أن يكون عراقي الجنسية ومؤمنا وملتزما بمبادئ دستور جمهورية العراق

٢- شرط العمر: أن لا يزيد عمره على ٢٨ سنة لحملة البكلوريوس و ٣٢ سنة لحملة الماجستير و (٣٥) سنة لحملة الدكتوراه.

٣- السلوك: أن يكون حسن السلوك وغير محكوم عليه بجناية مخلة بالشرف والامانة.

٤- اللياقة البدنية والذهنية: سلامته من الامراض المعدية والعاهات العقلية التي تمنعه من القيام بوظيفته المعين فيها بموجب قرار من اللجنة الطبية المختصة.

٥- الشهادات المطلوبة: أن يكون حائزا على شهادة جامعية اولية في الدور الاول معترف بها او ما يعادلها في فروع مثل (القانون – العلوم السياسية – الاقتصاد – التاريخ – الاعلام وغيرها من الاختصاصات الانسانية ذات الصلة بعمل الخدمة الخارجية وكذلك اللغات الاجنبية الحية ولغات دول الجوار) وان لا يقل المعدل النهائي لدرجة البكلوريوس عن ٧٠ ٪ ويفضل حملة الماجستير والدكتوراه في الفروع ذات العلاقة بالخدمة الخارجية.

٦- المقابلة: أن يجتاز المتقدم المقابلة التي ستجرى لتحديد أهليته للدورة والتأكد من لياقته وسلامته البدنية والذهنية بما يتناسب مع اختصاص المتقدم.

٧- امتحان القبول: وجوب المشاركة في امتحان القبول التحريري الذي يتضمن امتحان كفاءات اللغة والحاسوب والثقافة العامة وحسب التعليمات الصادرة بذلك وله إلمام جيد بمواد السياسة الخارجية تدل على رغبته في العمل في الخدمة الخارجية وأن يبرز المشارك وثائق أصلية تدل على شخصيته عند المقابلة والامتحان.

٨- المستمسكات المطلوبة: لا يسمح للمتقدم حضور المقابلة وامتحان القبول ما لم يقدم المستمسكات الآتية:

× طلب التقدم للدورة ذاكرا الخصال التي تؤهله للقبول في العمل الدبلوماسي.

× وثيقة التخرج مثبت فيها المعدل رقما وكتابة والتسلسل.

× نسخة ملونة من الجنسية وشهادة الجنسية وأربع صور شخصية حديثة.

× تحميل وملء استمارة التقديم عبر الموقع الالكتروني للوزارة وارسالها عبر الايميل الخاص بالدورة hotmail.com@dawra٢٧ وستتولى اللجنة المسؤولة في المعهد ارسال رسالة الكترونية تؤيد استلام الملف عند استلامه.

× حفظ نسخ الوثائق اعلاه في ملف وتقديمها الى الوزارة او عبر الايميل اعلاه.

٩- آلية اختيار المرشحين:

× يغلق باب التقديم بعد مرور اسبوعين من تاريخ الاعلان في وسائل الاعلام.

× وسيتولى معهد الخدمة الخارجية عملية اختيار المرشحين للمقابلة والامتحان.

× ومن لم يبلغ بحضور المقابلة بعد مرور اربعة اسابيع على تاريخ انتهاء التقديم المذكور في الاعلان فيجب ان يبني على انه غير مشمول بقائمة المرشحين للمقابلة ولامتحان القبول وستهمل كافة الاستفسارات بهذا الشأن.

١٠- الدوام الكلي: تقتضي الدورة التفرغ التام للدراسة بمرحلتيها النظرية والتدريبية ولمدة سنة لكل مرحلة ويعين المشارك في وزارة الخارجية في حالة اجتيازه الدورة بنجاح وفق التعليمات.